



٤- ذكر فروق النسخ، وذلك يجعل للقارئ فرصة التخيُّر والاجتهاد، فيما لو رأى أن ما اختاره المحققون ليس مما يحالفه الصواب .

٥- تخريج الأحاديث، وبعض الآثار، وهو مع وجازته يفيد في عملية البحث العلمي، ويقرب المعلومة لمن يريد أن يتوسع في التخريج .

٦- شرح المفردات الغريبة التي تحتاج إلى شرح .

٧- تخريج القراءات تخريجاً موجزاً .

ومن حيث العموم فالحواشي لم تكن مثقلة بما لا يفيد، وهذا من محاسن التحقيق من هذه الجهة .

### ومن الملاحظ على هذه الطبعة:

١- عدم الاستفادة من تعليقات آل شاكر، مع ما فيها من ثروة علمية لا تخفى على من قرأ في طبعة محمود شاكر رحمه الله، إذ كان له عناية فائقة بالتحقيق والتعليق على كتب التراث، وله في ذلك منهج نفيس لا يخفى على من يقرأ في تراثه.

ومن الملاحظ أن المحققين استفادوا كثيراً من تحقيقه، وإن لم يشيروا إليه، ويظهر هذا جلياً بموازنة عمل المحققين بين القسم الذي حققه محمود شاكر والقسم الذي لم يحققه .

٢- عدم بيان المصطلحات النحوية التي يستعملها الطبري، وقد كان بيان هذه المصطلحات مما اعتنى به محمود شاكر رحمه الله، وكم كنت أتمنى لو وجد هذا التعريف بالمصطلحات ليكون قارئ التفسير على علمٍ بها، خصوصاً وأن الطبري يتبع مصطلحات النحو الكوفي، وهي مخالفة للمصطلحات الدارجة اليوم.

٣- عدم الاستفادة من تحقيق الدكتورة هدى قراة لكتاب معاني القرآن للأخفش، وتظهر فائدة عملها في هذا الكتاب في إرجاعها لنقول الطبري من معاني القرآن للأخفش، وتحديدتها بالصفحات، كما قامت في الفهارس بوضع فهرس خاصٍّ بهذه النقول .

كما أنه لم يتابع في نقوله النحوية واللغوية بما عند الفراء في معانيه، وقد استفاد الطبري من كتاب الفراء كثيراً، بل يظهر أنه عمدة عنده .

هذا، وقد ظهر لي من خلال الموازنة أن الطبري ينقل من معاني القرآن للفراء، وقد ينص عليه أحياناً، كما قد تتبعه محمود شاكر في المواطن التي حققها .

وينقل كذلك من مجاز القرآن لأبي عبيدة، وكذلك تتبعها محمود شاكر في المواطن التي حققها . وينقل من الأخفش، وهو ما تكفلت به الدكتورة هدى قراعة، وجعلت له جدولاً في فهارس معاني القرآن .

وإذا نقل عنهم قلَّ أن ينص على أسمائهم، بل ينسبه إلى أهل العربية أو اللغة أو النحو من البصرة أو الكوفة .

وهناك نصوص لم أعثر عليها في هذه الكتب الثلاثة، ولعلها للكسائي أو قطرب أو غيرهما، والله أعلم .

وتظهر فائدة إرجاع هذه النقول إلى أصولها أن الطبري قد يحكيها أحياناً بالمعنى، فتستغلق العبارة، فإذا عاد القارئ إلى الأصل الذي نقلها منه الطبري اتضحت عبارته .

٤ - عدم ترقيم الآثار .

٥ - عدم القيام بالفهارس التي هي أهمُّ من الفهارس الموجودة في التحقيق، ومن هذه الفهارس المهمة:

فهرس اللغة، فهرس الغريب، فهرس أساليب العرب، فهرس مصطلحات الطبري، فهرس قواعد الترجيح، فهرس الفوائد العلمية .

٦ - كان من المحبذ لو أدرجت استدراقات ابن عطية وابن كثير على الطبري، فهما ممن كان لهما عناية بكتابه، ولهما عليه استدراقات علمية مفيدة .

٧ - ومن المحبذ لو وضعت النسخ التي اعتمدت في التحقيق في جدول يذكر فيه اسم النسخة والمواضع التي تحتويها النسخ .

٨ - صِعْرُ الهوامش الجانبية، مع أن القارئ لا يخلو من حاجته للتعليق على هذا الكتاب، فلو كانت الحواشي أوسع لاستفيد منها في التعليق .

٩- كان يمكن أن يستعاض عن هذا الحجم الكبير، ويمكن أيضاً أن تُدخل تعليقات آل شاعر المهمة، واستدراكات ابن عطية وابن كثير = لو كان إخراج الكتاب فنياً على غير هذه الصورة، ومن المعلوم أن الأمور الطباعية قد تطورت، حتى لقد ظهر تفسير ابن عطية وابن الجوزي وابن كثير وغيرها في مجلد واحد.

وليس المراد أن يكون إخراج مضموطاً مثل هذه الكتب، لكن المراد أن تحقيق ذلك ممكن .

١٠- من المصادر التي اعتمدت في هذه الطبعة كتاب التبيان للطوسي، وقد جاء ذكره في المراجع (١٣٣٦: ٢٦) كآتي: التبيان في تفسير القرآن (شيعي) لشيخ الطائفة الطوسي .

والملاحظة أن الإحالات عليه ترد في مرويات عن السلف كمرويات مجاهد وقتادة وغيرهما . ولا أدري ما القيمة العلمية في كون الطوسي ذكر هذه المرويات، وهي موجودة عند الطبري بالإسناد؟! .

ينظر - على سبيل المثال - بعض الإحالات إليه في المجلد (٢٢) الصفحات (١١، ٥٤، ١٣٣، ١٦٥، ١٥٢، ١٦٦) وغيرها كثير .

وهذا الكتاب ليس من كتب التفسير المعتمدة عند أهل السنة حتى يُذكر، والإرجاع إليه في قضية لا تخصه بحيث يقال إنها لا توجد إلا فيه . وحبذا لو ألغيت هذه الترجمات .

١١- لقد شارك في هذا العمل مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، وهذا يعني أن الذي قام بالعمل فريق، وفي مثل هذا النوع من العمل يفضل ذكر الفريق الذي شارك، وبين ما قام به كل واحد من أعضائه، وهذا أولى من عدم ذكرهم مع ما لهم من جهد، كما أن فيه توكيداً وإقناعاً للقارئ خصوصاً إذا عرفت تخصصات هؤلاء العاملين .

١٢- كم كنت أود لو كانت المقدمة للكتاب تتناسب مع جلاله مؤلفة وعظيمة تأليفه، وأن يستخرج منهجه من خلال ما قام به المحققون؛ إذ الكلام عن منهجه جاء وصفاً خالياً من الأمثلة مع تيسرها لمن قام بتحقيقه، وبقي معه مدة من الزمن .

١٣- مخالفة الرسم للقراءة التي يرجحها ابن جرير، ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ((نزاعة للشوى)) .

ولقد وقع في الحديث عن منهجه بعض الأخطاء أحببت أن أذكر أهمها، فمنها:

- جاء في (ص ٥٠): ((فالترجيح بالروايات هو أقوى مرجحات الطبري لما يختاره من المعاني التي يستنبطها)).

أقول: لم يكن هذا هو المنهج العام الذي سار عليه الطبري، بل كان يرجح بعض الروايات التي فيها ضعف، فهو ينظر إلى المعنى أكثر من نظره للإسناد أو لطبقة المفسر، إلا في حالات قليلة، وهذا ظاهر من منهجه .

- وجاء في الصفحة نفسها: ((وكان الأولى به أن يتحرى نقد الأسانيد؛ خاصة أنه ساق كثيراً من الإسرائيليات، ولعل دافعه إلى ذلك أنه ساق السند بتمامه، ومن أسند لك فقد حملك أمانة البحث عن رجال الإسناد، وبالتالي فقد أخلى عهده ...)).

على هذا الكلام ملحوظتان:

الأولى: أن اشتراط التحري في أسانيد التفسير ليس هو المنهج الذي قام عليه منهج المحدثين الذين فرقوا بين أحاديث الحلال والحرام والمرفوعات وغيرها، بل لقد نصوا على قبول الروايات التفسيرية على ما فيها من ضعف، وعمل المحدثين والمفسرين على هذا، والطبري مثال لذلك، لذا لا تجد عنده نقد أسانيد مرويات التفسير إلا نادراً، لأن هذه الروايات مما تلقاه العلماء بالقبول، وعملوا بها في فهم كلام الله، ولا يُعترض عليها إلا في حالة وقوع نكارة تدعو إلى تحري الإسناد<sup>(١)</sup>.

وإذا عُرِفَ هذا، فإن ما ذُكر من الكلام على الأسانيد الدائرة الضعيفة (ص: ١٨٧) مع أنه عن بعض الأسانيد، فإنه لا فائدة فيه من جهة العمل التفسيري؛ لأن هذه الأسانيد التي حكم عليها بالضعف مما اشتهر أخذُ المفسرين به، وقد سبق بيان أن منهج المحدثين قبول هذه الروايات في التفسير، والله أعلم .

الثانية: أن الطبري لم يَسِرْ على قاعدة من أسند فقد حملك البحث عن الإسناد، والدليل على ذلك ما سبق من أنه اعتمد على هذه الروايات في بيان كلام الله ، ولم ينتقدها، ولو كان إنما ذكرها فقط لجاز أن يقال بهذا، مع أني أرى أنه لا يقال به إلا بنص صريح من المؤلف أنه أراد هذه القاعدة في منهجه، وذلك ما لا تجده عند ابن جرير لا نصّاً ولا استقراءً، بل منهجه مخالف لها، والله أعلم .

(١) راجع مقال: كيفية التعامل مع أسانيد التفسير، د. مساعد الطيار، واختلاف السلف، د. محمد صالح .



ترجيحَه، ومستندَه في الترجيح، وغالباً ما يكون مستندُه قاعدةً علميَّةً ترجيحيَّةً، وهو مما تميَّزَ به في تفسيره.

- اعتمدَ أقوال ثلاث طبقات من طبقات مفسري السلف، وهم الصحابة والتابعون وأتباع التابعين، ولم يكن له ترتيب معيَّن يسير عليه في ذكر أقوالهم، وإن كان يغلب عليه تأخير الرواية عن ابن زيد (ت: ١٨٢) .

- ويحرص على ذكر ما ورد عنهم بالإسناد إليهم، ولو تعددت الأسانيد في القول الواحد .  
- وقد يورد قول الواحد منهم ويعتمده إذا لم يكن عنده غيره .

- ولم يخرج في ترجيحاته عن قول هذه الطبقات الثلاث إلا نادراً، وكان شرطه في كتابه أن لا يخرج المفسر عن أقوال هذه الطبقات الثلاث <sup>(١)</sup> .

- ولهذا ردَّ أقوال أهل العربية المخالفة لأقوال السلف أدنى مخالفةٍ، ولم يعتمد عليها إلا إذا لم يرد عن السلف في مقطع من مقاطع الآية شيء (ينظر تفسيره للواو في قوله {والذي فطرنا} فقد اعتمد ما ذكره الفراء من احتمالات) .

وإذا ذكر علماء العربية فإنه لا يذكر أسماءهم إلا نادراً، وإنما ينسبهم إلى علمهم الذي برزوا فيه، وإلى مدينتهم التي ينتمون إليها، كقوله: « قال بعض نحوي البصرة» .  
وغالب ما يروي عنهم مما يتعلق بالإعراب .

- اعتمد الطبري النظر إلى صحة المعنى المفسَّر به، وإلى تلاؤمه مع السياق، وقد كان هذا هو المنهج العام في تفسيره، وكان يعتمد على صحة المعنى في الترجيح بين الأقوال .

- وكان لا يبين درجة إسناد الآثار إلا نادراً، ولم يكن من منهجه نقد أسانيد التفسير، كما أنه لم يعتمد إلى ما يقال من طريقة: من أسندك فقد أحالك .

- وكان - في الغالب - لا يفرق بين طبقات السلف في الترجيح، وقد يقدم قول أتباع التابعين أو التابعين على قول الصحابي .

(١) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (١: ٤١) .

- وإن كان في بعض المواطن يقدم قول الصحابة، خصوصاً فيما يتعلق بالنزول .
  - يقدم قول الجمهور على قول غيرهم، وقد يعده إجماعاً، ويُعدُّ القول المخالف لهم شاذّاً .
  - يُعدُّ عدم قول السلف بقولٍ دلالة على إجماعهم على تركه، ويرجح بهذه الحجة عنده .
  - لم يلتزم بالأخذ بقول الصحابي في الغيبات .
  - لم يُعْرَضْ عن مرويات بني إسرائيل لأنه تلقاها بالآثار التي يروي بها عن السلف، وقد بيني المعنى على مجمل ما فيها من المعنى المبين للآية (١) .
  - يؤخر أقوال أهل العربية، ويجعلها بعد أقوال السلف، وأحياناً بعد ترجيحه بين أقوال السلف .
  - لا يقبل أقوال اللغويين المخالفة لأقوال السلف، ولو كان لها وجه صحيح في المعنى .
- هذا ما أردت التنبيه عليه من منهج الطبري، وقد بقي بعض المسائل لعل الله أن يمن بكتابتها
- خصوصاً ما يتعلق بالقراءات - والله الموفق .

(١) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (١ : ٢٧٤) .



[٣/١]

((قُرئَ عَلَيَّ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ فِي سَنَةِ سِتِّ وَثَلَاثِمِائَةٍ)).

التعليق: نستفيد من هذه العبارة أن ابن جرير ابتدأ بإملاء الكتاب قبل هذا التاريخ بسنوات، ثم قرئ عليه سنة ست وثلثمائة .

وليس هناك ما يثبت من خلال المخطوطات كم قرئ عليه من هذا الكتاب .

ومن المعلوم أن ابن جرير له محطات مع هذا الكتاب فكان له إملاء قديم، ثم تأليف الكتاب، ثم قرئ عليه الكتاب .

\* من المهمات لفهم هذا التفسير، معرفة القراءة التي يقرأ بها ابن جرير، وراجع للأهمية، مقالين للدكتور مساعد الطيار، وهما:

١. هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردّها؟

٢. قراءة حفص عن عاصم ليست من مرويات الطبري في القراءات .

[٦/١]

قال الطبري: ((اللَّهُمَّ فَوْقَنَا لِإِصَابَةِ صَوَابِ الْقَوْلِ فِي مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَحَلَالِهِ وَحَرَامِهِ، وَعَامِّهِ وَخَاصِّهِ، وَمُجْمَلِهِ وَمُفَسَّرِهِ، وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ، وَظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ، وَتَأْوِيلِ آيِهِ، وَتَفْسِيرِ مُشْكِلِهِ...)).

التعليق: ذكر الطبري متقابلات، فقابل بين:

١. مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ،

٢. وَحَلَالِهِ وَحَرَامِهِ،

٣. وَعَامِّهِ وَخَاصِّهِ،

٤. وَمُجْمَلِهِ وَمُفَسَّرِهِ،

٥. وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ،

٦. وَظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ .

وهذا لا إشكال فيه، والإشكال في مقابلة ٧. التأويل بالتفسير .

فقوله: وَتَأْوِيلِ آيِهِ، وَتَفْسِيرِ مُشْكِلِهِ، محتمل لأن يكون مراده المخالفة بين التأويل والتفسير، ومحتمل لأن يكون المراد أن التأويل عام والتفسير خاص، وأن ما يحتاج إلى فك وتحليل (المشكل) فإنه يعتبره من باب التفسير، فيكون أقرب إلى تنويع العبارة، من كونه من باب المتقابلات .

ولا تزال هذه العبارة محلاً للنظر .

ومن خلال تتبع الكتاب نجد أن مصطلح التأويل مساوٍ لمصطلح التفسير .

[٧/١]

قال الطبري: ((وَنَحْنُ فِي شَرْحِ تَأْوِيلِهِ، وَبَيَانِ مَا فِيهِ مِنْ مَعَانِيهِ: مُنْشِئُونَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ ذَلِكَ - كِتَابًا مُسْتَوْعِبًا لِكُلِّ مَا بِالنَّاسِ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ مِنْ عِلْمِهِ جَامِعًا، وَمِنْ سَائِرِ الْكُتُبِ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ كَافِيًا، وَمُخْبِرُونَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِمَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ اتِّفَاقِ الْحُجَّةِ فِيمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَاخْتِلَافِهَا فِيمَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مِنْهُ، وَمُبَيِّنُونَ عِلَلِ كُلِّ مَذْهَبٍ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ، وَمَوْضِحُونَ الصَّحِيحَ لَدَيْنَا مِنْ ذَلِكَ، بِأَوْجَزِ مَا أَمَكَّنَ مِنَ الْإِيجَازِ فِي ذَلِكَ، وَأَخْصَرَ مَا أَمَكَّنَ مِنَ الْإِخْتِصَارِ فِيهِ)).

هذه الأسطر يبين فيها الطبري عن منهجه، وقد غفل كثير ممن كتب في منهج الطبري رحمه الله عن هذه الأسطر، والسبب هو النظر إلى عنايته بسرد الأسانيد، والغفلة عن تحليل مقدمة الكتاب .  
 ومن هنا أقول: إن من أهم ما يعتني به من يريد الحديث عن مناهج المفسرين = تحليل مقدمات الكتب، وهذا في أي علم من العلوم غالبًا، وبه يتبين منه منهج المؤلف .  
 وهو يبين أن كتابه في تبين معاني القرآن الكريم، وأن ما يذكره في كتابه من العلوم الأخرى فهي لخدمة هذا الغرض، وليس المقصود استيعاب هذا العلم .  
 فالإعراب - مثلًا - آت لخدمة المعنى .

وقوله: كِتَابًا مُسْتَوْعِبًا لِكُلِّ مَا بِالنَّاسِ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ مِنْ عِلْمِهِ جَامِعًا، وَمِنْ سَائِرِ الْكُتُبِ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ كَافِيًا .

وهذا منه تنبيه على أن الحاجة في التأليف في علم التفسير، وفي غيره متجددة في كل عصر، وراجع مثلًا سبب تأليف الواحدي لكتبه، ستجد شيئًا من ذلك .

وقوله: وَمُخْبِرُونَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِمَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ اتِّفَاقِ الْحُجَّةِ فِيمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ<sup>(١)</sup> .

الحجة عند الإمام الطبري هم الطبقات الثلاثة:

١ . الصحابة .

(١) في نسخة: منه .

٢. والتابعون .

٣. وأتباع التابعين .

وهذا ذكره في المقدمة، وباستقراء الكتاب فإنه لم ينقل عن طبقة تلي أتباع التابعين .

\* وقوله: **وَمُبَيَّنُو عِلَلِ كُلِّ مَذْهَبٍ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ، وَمَوْضَحُوا الصَّحِيحَ لَدَيْنَا مِنْ ذَلِكَ .**

وهو من أهم مميزات الكتاب .

\* وفي هذه العبارة أيضاً يبين الطبري منزلة الأسانيد عنده، فقضية الأسانيد عنده ليست على

قاعدة: من أسند لك فقد أحالك، وهو خطأ محض .

وباستقراء التفسير فإنه لم يتكلم على الأسانيد إلا في قرابة (٣٠ - ٤٠) إسناد .

فرواية العوفي، أو علي بن أبي طلحة، أو الضحاك أو غيرهم، فهو يذكرها، وهو على ذكر بما

فيها من مشكلات تتعلق بالإسناد، لكن الفكرة هنا: أن تعامل الأئمة مع الأسانيد مختلف عن تعامل

المعاصرين .

وكيف يروم شخص أن يرمي الأئمة بالتساهل، ولا يقف مع منهج الأئمة عبر القرون في

التعامل مع هذه الأسانيد !!؟

فالطبري رحمه الله وهو منهج المتقدمين من العلماء جميعاً كانوا يعتمدون في إثبات المعاني على

مثل هذه الأسانيد .

[ ١٢ - ٨ / ١ ]

قال الطبري: ((وَأَنَّ أَوَّلَ مَا نَبَدَأُ بِهِ مِنَ الْقَبِيلِ فِي ذَلِكَ، الْإِبَانَةُ عَنِ الْأَسْبَابِ الَّتِي الْبِدَايَةُ بِهَا أَوْلَى، وَتَقْدِيمُهَا قَبْلَ مَا عَدَاهَا أُخْرَى، وَذَلِكَ الْبَيَانُ عَمَّا فِي آيِ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَعَانِي، الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا يَدْخُلُ اللَّبْسُ عَلَى مَنْ لَمْ يُعَانَ رِيَاضَةَ الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ تَسْتَحْكَمْ مَعْرِفَتُهُ بِتَصَارِيفِ وُجُوهِ مَنْطِقِ الْأَلْسُنِ السَّلْبِيَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ.

الْقَوْلُ فِي الْبَيَانِ عَنِ اتِّفَاقِ مَعَانِي آيِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِي مَنْطِقِ مَنْ نَزَلَ بِلِسَانِهِ مِنْ وَجْهِ الْبَيَانِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ هُوَ الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ، مَعَ الْإِبَانَةِ عَنِ فَضْلِ الْمَعْنَى الَّتِي بِهِ بَيَّنَّ الْقُرْآنُ سَائِرَ الْكَلَامِ)).

التعليق: يشير هنا إلى أهمية علوم العربية لمن يريد تفسير القرآن، ثم ذكر الفصل الأول، وفيه قضايا كثيرة من أهمها قوله، [ ١٢ / ١ ]:

((فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ فَبَيِّنْ - إِذْ كَانَ مَوْجُودًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْإِيْجَازُ وَالْإِخْتِصَارُ، وَالْإِجْتِزَاءُ بِالْإِخْفَاءِ مِنَ الْإِظْهَارِ، وَبِالْقَلَّةِ مِنَ الْإِكْتِثَارِ، فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَاسْتِعْمَالُ الْإِطَالَةِ وَالْإِكْتِثَارِ، وَالتَّزْدَادِ وَالتَّكْرَارِ، وَإِظْهَارُ الْمَعَانِي بِالْأَسْمَاءِ دُونَ الْكِنَايَةِ عَنْهَا، وَالْإِسْرَارُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَالْخَبْرُ عَنِ الْخَاصِّ فِي الْمُرَادِ بِالْعَامِّ الظَّاهِرِ، وَعَنِ الْعَامِّ فِي الْمُرَادِ بِالْخَاصِّ الظَّاهِرِ، وَعَنِ الْكِنَايَةِ وَالْمُرَادِ مِنْهُ الْمُصْرَحُ، وَعَنِ الصِّفَةِ وَالْمُرَادِ الْمُوصُوفُ، وَعَنِ الْمُوصُوفِ وَالْمُرَادِ الصِّفَةِ، وَتَقْدِيمُ مَا هُوَ فِي الْمَعْنَى مُؤَخَّرٌ، وَتَأْخِيرُ مَا هُوَ فِي الْمَعْنَى مُقَدَّمٌ، وَالْإِكْتِفَاءُ بِبَعْضٍ مِنْ بَعْضٍ، وَبِمَا يَظْهَرُ عَمَّا يُحْدَفُ، وَإِظْهَارُ مَا حَظَّهُ الْحَدْفُ - أَنْ يَكُونَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُتَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ فِي كُلِّ ذَلِكَ لَهُ نَظِيرًا، وَلَهُ مِثْلًا وَشَبِيهًا)).

التعليق: ذكر مجموعة من علوم العربية، بعضها يدخل في علم اللغة، وبعضها يدخل في علم البلاغة .

وكلها لها ارتباط - غالبًا - بالمعاني .

والفصل قائم أن ما في القرآن موجود في كلام العرب، لكنه أكثر تميزًا، وهذا في قوله:

((وَإِذَا كَانَتْ وَاضِحَةً صِحْحَةً مَا قُلْنَا، بِمَا عَلَيْهِ اسْتَشْهَدْنَا مِنَ الشَّوَاهِدِ وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّلَائِلِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُتَزَّلِ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِمَعَانِي كَلَامِ

العَرَبِ مُوَافِقَةً، وَظَاهِرُهُ لِظَاهِرِ كَلَامِهَا مُلَائِمًا، وَإِنْ بَايَنَهُ كِتَابُ اللَّهِ بِالْفَضِيلَةِ الَّتِي فَضَلَ بِهَا سَائِرَ  
الْكَلَامِ وَالْبَيَانِ بِمَا قَدْ تَقَدَّمَ وَصَفْنَا<sup>(١)</sup>)).

فهو يقول أن كل ما في القرآن من كلام العرب، لكن الفضل بين القرآن وبين سائر كلام  
العرب، كالفضل بين الخالق والمخلوق، إذ القرآن كلام الله .  
وقد تكلم بعد هذا عن المعرب (أعجمي القرآن) .

(١) قال الشيخ: وَصَفْنَا، وهذا من عبارات الطبري المشككة .



وذلك قوله: وَإِنَّمَا يَكُونُ الْإِثْبَاتُ دَلِيلًا عَلَى النَّفْيِ فِيمَا لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُ مِنَ الْمَعَانِي كَقَوْلِ الْقَائِلِ: فُلَانٌ قَائِمٌ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ دَالًّا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ قَاعِدٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، مِمَّا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُ لِتَنَافِيهِمَا. فَأَمَّا مَا جَاَزَ اجْتِمَاعُهُ، فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: فُلَانٌ قَائِمٌ مُكَلَّمٌ فُلَانًا، فَلَيْسَ فِي تَثْبِيْتِ الْقِيَامِ لَهُ مَا دَلَّ عَلَى نَفْيِ كَلَامٍ آخَرَ لِحَاوِزِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ فِي حَالٍ وَاحِدٍ، مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ، فَقَائِلُ ذَلِكَ صَادِقٌ، إِذَا كَانَ صَاحِبُهُ عَلَى مَا وَصَفَهُ بِهِ... الخ .



[٦٢ - ٢٠/١]

قال الطبري: الْقَوْلُ فِي اللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ .

التعليق ذكر الطبري هنا خبر الأحرف السبعة، وأطال في ذلك<sup>(١)</sup> .

قال الطبري: ((قال أبو جعفرٍ: صَحَّ وَتَبَّتْ، أَنَّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ أَلْسُنِ الْعَرَبِ، الْبَعْضُ مِنْهَا دُونَ الْجَمِيعِ، إِذْ كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ أَلْسِنَتَهَا وَلُغَاتَهَا أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ، بِمَا يَعْجَزُ عَنْ إِحْصَائِهِ.)) [٤٠/١] .

فمذهب الطبري: أن الأحرف السبع هي لغات سبعة، كقول القائل: أقبل وهلم وتعال .

وهو يرى أن الأحرف شيء والقراءات شيء آخر .

ويرى أنها شيء والقرآن شيء آخر .

فهناك ثلاث قضايا متغايرة: (الأحرف - القرآن - القراءات) .

قال الطبري: فَقِيلَ لَهُ: لَيْسَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ وَصَفْتِ، بَلِ الْأَحْرَفُ السَّبْعَةُ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا الْقُرْآنَ هُنَّ لُغَاتٌ سَبْعٌ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ وَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، بِاخْتِلَافِ الْأَلْفَاظِ وَاتِّفَاقِ الْمَعَانِي، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: هَلُمَّ، وَأَقْبِلْ، وَتَعَالَ، وَإِلَى، وَقَصْدِي، وَنَحْوِي، وَقُرْبِي، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْأَلْفَاظُ، بِضُرُوبٍ مِنَ الْمُنْطِقِ، وَتَتَّفِقُ فِيهِ الْمَعَانِي، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِالْبَيَانِ بِهِ الْأَلْسُنُ، كَالَّذِي رَوَيْنَا أَنْقًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَمَّنْ رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: هَلُمَّ، وَتَعَالَ، وَأَقْبِلْ، وَقَوْلُهُ: «مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا زَقِيَةً»، وَ{إِلَّا صَيْحَةً} [يس: ٢٩] . [٤٩/١] .

التعليق: وعليه فيمكن القول أن الأحرف السبعة عنده كباب الترادف عند علماء اللغة .

وذكر اعتراض، فقال: فَإِنْ قَالَ: فِي أَيِّ كِتَابِ اللَّهِ نَجِدُ حَرْفًا وَاحِدًا مَقْرُوءًا بِلُغَاتٍ سَبْعٍ مُخْتَلِفَاتٍ الْأَلْفَاظِ مُتَّفِقَاتٍ الْمَعْنَى، فَتُسَلِّمُ لَكَ بِصِحَّةِ مَا ادَّعَيْتَ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي ذَلِكَ؟ قِيلَ: إِنَّا لَمْ نَدَّعِ أَنَّ ذَلِكَ مَوْجُودُ الْيَوْمِ، وَإِنَّمَا أُخْبِرْنَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) (٢١ - ٤١) .

وَسَلَّمَ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الَّتِي تَقَدَّمَ وَذَكَرْنَاهَا، هُوَ مَا وَصَفْنَا دُونَ مَا ادَّعَاهُ مُخَالِفُونَ فِي ذَلِكَ لِلْعِلَلِ الَّتِي قَدْ بَيَّنَّا. [٥٢/١ - ٥٣].

وقال الطبري: فَإِنْ قَالَ: فَمَا بَالُ الْأَحْرَفِ الْأَخْرِ السِّتَةِ غَيْرِ مَوْجُودَةٍ، إِنْ كَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْتِ، وَقَدْ أَقْرَأَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ، وَأَمَرَ بِالْقِرَاءَةِ بِهِنَّ، وَأَنْزَلَهُنَّ اللَّهُ مِنْ عِنْدِهِ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْسِخَتْ فَرُفِعَتْ؟ فَمَا الدَّلَالَةُ عَلَى نَسْخِهَا وَرَفْعِهَا؟ أَمْ نَسِيتُهُنَّ الْأُمَّةُ؟ فَذَلِكَ تَضْيِيعُ مَا قَدْ أَمُرُوا بِحِفْظِهِ، أَمْ مَا الْقِصَّةُ فِي ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: لَمْ تُنَسَخْ فُتْرَفِعْ، وَلَا ضَيَّعَتْهَا الْأُمَّةُ، وَهِيَ مَأْمُورَةٌ بِحِفْظِهَا، وَلَكِنَّ الْأُمَّةَ أَمَرَتْ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ وَخُيِّرَتْ فِي قِرَاءَتِهِ وَحِفْظِهِ، بِأَيِّ تِلْكَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ شَاءَتْ، كَمَا أَمَرَتْ إِذَا هِيَ حَنَّتْ فِي يَمِينٍ وَهِيَ مُوسِرَةٌ أَنْ تُكْفَرَ بِأَيِّ الْكُفَّارَاتِ الثَّلَاثِ شَاءَتْ: إِمَّا بِعِتْقِي، أَوْ إِطْعَامِي، أَوْ كِسْوَةٍ، فَلَوْ أَجْمَعَ جَمِيعُهَا عَلَى التَّكْفِيرِ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْكُفَّارَاتِ الثَّلَاثِ، دُونَ حَظْرِهَا التَّكْفِيرِ بِأَيِّ الثَّلَاثِ شَاءَ الْمُكْفِرُ، كَانَتْ مُصِيبَةً حُكْمَ اللَّهِ، مُؤَدِّيَةً فِي ذَلِكَ الْوَاجِبِ عَلَمًا مِنْ حَقِّ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ الْأُمَّةُ أَمَرَتْ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ وَقِرَاءَتِهِ، وَخُيِّرَتْ فِي قِرَاءَتِهِ بِأَيِّ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ شَاءَتْ، فَرَأَتْ لِعِلَّةٍ مِنَ الْعِلَلِ، أَوْجَبَتْ عَلَمَهَا الثَّبَاتَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، قِرَاءَتُهُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، وَرَفُضَ الْقِرَاءَةُ بِالْأَحْرَفِ السِّتَةِ الْبَاقِيَةِ، وَلَمْ تُحْظَرْ قِرَاءَتُهُ بِجَمِيعِ حُرُوفِهِ عَلَى قَارِيهِ، بِمَا أُذِنَ لَهُ فِي قِرَاءَتِهِ بِهِ.

التعليق: فهو يرى أن الأحرف لم تنس ولم تنسخ، وإنما تركت، ووازن ذلك بكفارة اليمين، ولا يعلم أحد غير الطبري قال بأن الأمة لها أن تتفق على اختيار، فالمثال قياس مع الفارق .

والمهم: أن عبارة الطبري متسقة مع تفكيره، وإن كان الرأي الذي ذهب إليه ضعيف .

قال الطبري: فَكَذَلِكَ الْأُمَّةُ أَمَرَتْ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ وَقِرَاءَتِهِ، وَخُيِّرَتْ فِي قِرَاءَتِهِ بِأَيِّ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ شَاءَتْ .

إِذَا: فهو يرى أن القرآن غير الأحرف السبعة، وهذه مسألة مهمة تخفى على من يقرأ في كتب المتقدمين<sup>(١)</sup>، فإنهم يرون أن القرآن هو الموجود ما بين الدفتين، (الذي هو المرسوم) .

(١) كمكي والداني .

ف(الحمد لله رب العالمين) هذا قرآن، وأما القراءة في الحمد بالنصب أو الرفع = فلا يراها من الأحرف، وإنما يسميها الطبري قراءة .

وهذه تمون علينا معرفة اعتراض بعض الأئمة على بعض القراءات التي يرى من جاء بعده أنها متواترة .

قال الطبري: فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ اخْتِلَافِ الْقِرَاءَةِ، فِي رَفْعِ حَرْفِ وَجَرِّهِ وَنَصْبِهِ، وَتَسْكِينِ حَرْفِ وَتَحْرِيكِهِ وَنَقْلِ حَرْفٍ إِلَى آخَرَ، مَعَ اتِّفَاقِ الصُّورَةِ، فَمِنْ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» بِمَعْزِلٍ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا حَرْفَ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ، مِمَّا اخْتَلَفَتْ الْقِرَاءَةُ فِي قِرَاءَتِهِ بِهَذَا الْمَعْنَى يُوجِبُ الْمِرَاءُ بِهِ كُفْرَ الْمُتَمَارِي بِهِ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ. [٦٠/١] .

التعليق: هنا يبين الطبري - رحمه الله - الممايزة بين (الأحرف السبعة - القراءات - القرآن) .

فالأحرف السبعة عنده بمعنى الترادف .

والقرآن ما بين الدفتين .

وكيف يقرأ القرآن، وقع فيه الخلاف، وهو بمعزل عن الأحرف السبعة، فليست منزلة كتنزل الأحرف السبعة، ومن خلال تعامله مع القراءات يتبين ذلك وأن ثبوتها عنده ليست يقينية، لأنه صاحب آثار، ويقف عند النص، فكيف يعترض عليها، وقد ثبتت<sup>(١)</sup>!؟

(١) حبذا لو كتبت مقالة في تبين منهج الطبري في القراءات، والأحرف السبعة .